

استقالات متتالية في السلطة الفلسطينية: بوتين: شعارنا في سوريا مصلحة روسيا أولا

موسكو تنتقد الدعوات الراضية لانتخابات الرئاسة في سوريا

على رأس السلطة، لكن الرئيس الروسي لا يريد بالواضح المغامرة بدعم تحيئة الأسد في غياب توافق دولي شامل على سبل إنهاء الأزمة السورية، المنذلة منذ العام 2011.

ويستعد الأسد للترشح لانتخابات رئاسية جديدة من المقرر أن تجرى بين أبريل ومايو المقبلين، وانتقد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، مؤخرا دعوات بعض الدول لعدم الاعتراف بالاستحقاق، معتبرا أنها تقوض الأداء المستقر للمؤسسات الرسمية في هذه الدولة، معلنا رفض بلاده ربط مسألة الانتخابات بعمل اللجنة الدستورية.

وأوضح فيرشينين، في حديث لوكالة "نوفوستي" "بالرغم من العوامل السلبية والقيود المفروضة بسبب فيروس كورونا، تواصل اللجنة الدستورية الخاصة بسوريا عملها في جنيف، ومن المقرر عقد الجولة الخامسة من المشاورات بين الأطراف السورية في الفترة من 25 إلى 29 يناير الجاري، خلالها ستتم مناقشة المبادئ الدستورية، وستعقد فيها البحث بجديّة عن حلول مقبولة للجانبين".



سيرغي فيرشينين
عدم الاعتراف بالانتخابات
يعني حرمان السوريين
من حق انتخاب قيادتهم

وأضاف المسؤول الروسي "في غضون ذلك، تظهر تصريحات في بعض المحافل الدولية حول التبنّي العاجل لدستور جديد، وعدم الاعتراف بالانتخابات الرئاسية المقبلة في سوريا. وهذا يعني عمليا حرمان السوريين من حق انتخاب قيادتهم، وفي نفس الوقت تقويض استقرار عمل مؤسسات الدولة السورية".

وتشدّد نائب الوزير، على أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وقواعد عمل اللجنة الدستورية، "يفرضان بشكل مباشر، ضرورة الدفع قدما العملية السياسية، التي يقودها ويفنّدها السوريون أنفسهم، دون تدخل خارجي ودون فرض أيّ زمنيّة مصطنعة".

وفي وقت سابق، صرح الأسد في مقابلة مع وكالة "نوفوستي"، أنه قد يتخذ مطلع العام الجاري، قراره بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية.

دمشق - أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن قراراته بشأن الملف السوري تتخذ بناء على ما تقتضيه مصلحة بلاده، وأنه لا مجال هناك للحديث عن العواطف.

ونقلت وسائل إعلام روسية، عن بوتين قوله "عند اتخاذ القرارات حول المسار السوري، أنطلق بالدرجة الأولى من مصالح الدولة الروسية وليس من مشاعر تعاطفي أو كراهيتي".

وجاء حديث الرئيس الروسي في وثائقي لقناة "روسيا اليوم" تحت عنوان "لا مجال للخيط. زيارة عيد الميلاد إلى دمشق". يسلط فيه الضوء على العلاقة بين بوتين ونظام الرئيس بشار الأسد.

ويتناول الوثائقي زيارة بوتين إلى العاصمة السورية في أعقاب اغتيال قاسم سليمان قائد فيلق القدس الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني الذي تم إحياء الذكرى الأولى له في الثالث من يناير الجاري. وتدخلت روسيا بشكل مباشر في الحرب السورية في العام 2015، بعد خسارة حليفها نظام الرئيس بشار الأسد، لمناطق واسعة، ويات حينها مهددا في قلب العاصمة دمشق.

ويقول محللون إنه لولا التدخل الروسي الذي قلب المعادلة العسكرية في سوريا لصالح الأسد، لكان الوضع مختلفا تماما الآن، ذلك أن قوى المعارضة كانت على منحنى متصاعد، رغم الدعم الكبير الذي منحتّه إياه إيران التي أرسلت العديد من القوات والمليشيات منذ العام 2013 لمعاذته.

ويسيطر النظام السوري اليوم نفوذه العسكري على معظم الأجزاء السورية باستثناء مناطق في شرق البلاد وشمالها، حيث تتوزع فيها السيطرة على فصائل سورية موالية لتركيا، وقوات سوريا الديمقراطية، وأيضا هيئة تحرير الشام، فضلا عن وجود أميركي وتركي مباشر على الأرض.

ورغم أن لروسيا الفضل في استعادة النظام السوري لفته بنفسه بيد أن العلاقات بينهما لم تخل من فتور في بعض الأحيان، يربطه متابعون بصراع نفوذ على الأرض بين موسكو وطهران، والذي ترجم في محطات عدة، آخرها في منطقة الجنوب، وأيضا غضب موسكو من طريقة تعاطي النظام السوري لاسيما مع الأزمات الاقتصادية والمالية، وعجزه عن محاربة فئشي الفساد.

وسبق وأن صرح بوتين في مرات عدة بأنه ليس متمسكا ببشار الأسد



سلطة مترهلة

الطاحنة التي مرت بها مؤخرا جراء الخلافات مع الولايات المتحدة، وهو ما ترتب عليه توقف جملة من المشروعات والقرارات المالية والاقتصادية، الأمر الذي فجر خلافات داخلية لم تظهر أصدؤها بشكل كبير بعد.

وأوضح أن الاستقالات الأخيرة لم تصب العصب الأساسي للسلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير وفي مجملها طالعت مناصب بيروقراطية، باستثناء حنان عشراوي التي كانت استقالتها راجعة إلى أسباب خاصة بها، إذ كانت تتوقع أن تتولى مسؤولية ملف المفاوضات خلفا لصائب عريقات، وهو ما رفضه الرئيس محمود عباس (أبو مازن).

وكانت السلطة الفلسطينية قد قبلت إجراء انتخابات عامة يرجح أن يعلن عن موعدها في الفترة المقبلة، في ظل ضغوط دولية تدفع باتجاه تجديد الشرعية.

لوزير الداخلية، وقد كان الضميري يشغل منصب المفوض العام منذ عام 2009.

وجاء تعيين دويكات بعد قرار دمج العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية في وزارات السلطة، حيث تقرر بموجب القرار الذي شمل 30 مؤسسة حكومية إحقاق هيئة التوجيه السياسي بوزارة الداخلية.

ويقول الباحث في الشأن الفلسطيني، سمير غطاس، إن ما يجري في أروقة السلطة الفلسطينية من استقالات يعد أمرا طبيعيا، بل كان من المتوقع أن يحدث ذلك منذ فترات طويلة من أجل إفساح المجال أمام شخصيات وكوادر جديدة للظهور، لكن وجود حركة تحرر على رأس نظام الحكم طيلة هذه السنوات أدى إلى ركود عام في هياكل السلطة.

وأضاف في تصريحات لـ "العرب" أن هناك ضغوطا شديدة تعرضت لها السلطة في أعقاب الأزمات المالية

التحرير حنان عشراوي التي تقدمت بها في نوفمبر الماضي وقبلها عباس في 9 ديسمبر.

ولم تعلن عشراوي عن الاستقالة إلا بعد موافقة رئيس السلطة عليها حيث قالت أنذاك إن من الدوافع التي قادت إليها إلى اتخاذ هذا القرار ترهل منظمة التحرير وأنه "أن أوان إصلاح وتفعيل المنظمة وإعادة الاعتبار لصلاحياتها".

ويرى مراقبون أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تعاني منذ سنوات من حالة ترهل كبيرة، وتواجه السلطة ضغوطا دولية متزايدة لإعادة تجديد الدماء.

وأعلنت السلطة الفلسطينية عن جملة من التعيينات في اليومين الماضيين، أبرزها تعيين اللواء طلال دويكات مفوضا عاما لهيئة التوجيه السياسي واللوائي، خلفا اللواء عدنان الضميري الذي نقل إلى خطة مستشار

فتحت التحريات التي طالت العديد من مؤسسات السلطة الفلسطينية في الآونة الأخيرة، الباب أمام الكثير من التكهنات. فهناك من يربط الأمر بالصراع الجاري بين مراكزها، وهناك آخرون يرون أن هذه التغييرات ترتبط بتوجه لتجديد الدماء في ظل ترهل كبير أصاب المؤسسات الفلسطينية.

رام الله - أثارت الاستقالات المتتالية في السلطة الفلسطينية، وأخرها لرئيس هيئة مكافحة الفساد أحمد البراك، تساؤلات حول الدوافع التي تقف وراءها في ظل أنباء عن أن هذه الاستقالات كانت في معظمها إقالات.

ولا تستبعد دوائر سياسية أن تكون هذه الموجة انعكاسا لحرب مواقع داخل السلطة في ظل صراع أجنحة متنام بين مراكزها، والذي كاد يفجر في الأسابيع الماضية الوضع الداخلي لاسيما في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية.

وتحدثت مصادر فلسطينية عن أن البراك لم يقدم استقالته، كما تروج السلطة، بل صدر قرار بإقالته من قبل الرئيس محمود عباس وتعيين رائد رضوان خلفا له.

وذكرت المصادر أن البراك، بمجرد علمه بنبا الإقالة، توجه إلى مكتبه وحاول نقل العديد من الملفات، لكن قوة من استخبارات الرئاسة أحبطت محاولته، وتمت مصادرة تلك الملفات واحتجزته رفقة ثلة من الموظفين القريبين منه قبل أن يجري إطلاق سراحهم.

وانضم البراك بذلك إلى المحافظ عزام الشوا الذي أعلن في 3 يناير الجاري عن استقالته من رئاسة سلطة النقد، حيث جرى تعيين فراس ملحم خلفا له.



سمير غطاس
الاستقالات الأخيرة
لم تصب العصب
الأساسي للسلطة

وكانت سلطة النقد، التي هي بمثابة البنك المركزي للسلطة، أعلنت أن استقالة الشوا جاءت لدوافع شخصية، وتولى الشوا رئاسة سلطة النقد في نهاية عام 2015، خلفا للمحافظ جهاد الوزير.

وتبقى الاستقالة الأبرز والأقوى أثرا استقالة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة

حسابات أقطاب السلطة في السودان تفرز سلاما باهتا مع إسرائيل

إدارة الرئيس دونالد ترامب وضعت أسس السلام، وحصلت على موافقات عليّة ومكتوبة من جميع الأطراف التي دخلت دائرة التطبيع، وأن التنفيذ على أرض الواقع والانتقال إلى التطبيع الكامل مهمة الإدارة الجديدة.



أبولقاسم إبراهيم آدم
السودان ظهر في صورة
المضطر لتوقيع اتفاق
سلام مع إسرائيل



تماضر الطيب
المدنيون حصلوا على
تطمينات أميركية بدعم
التحول الديمقراطي

وقللت استعادة العلاقات الدولية بجامعة الخرطوم، تماضر الطيب، من إمكانية تطبيع العلاقات بشكل كامل، لكن من المرجح أن تكون هناك علاقات ثنائية تحفظ نوايا السودان باتجاه تحسين العلاقات مع إسرائيل، وأن السلطة الانتقالية استجابت لطلب الإدارة الأميركية الحالية بشأن ضرورة التوقيع على الاتفاق مقابل حزمة من المحفزات.

وأوضحت أن الجانب المدني وجد نفسه مضطرا للذهاب نحو التطبيع من دون الرجوع إلى البرلمان، بعد أن حصل على تطمينات أميركية بدعم التحول الديمقراطي مستقبلا، وبدا مقتنعا أن تجري مراسم التوقيع بهذه الكيفية.

على استعادة السودان من دخوله دائرة السلام، بعد أن ظهر في صورة المضطر للتوقيع لشطب اسمه من لائحة الإرهاب.

وأضاف لـ "العرب" أن الحكومة المدنية لم تضع برنامجا واضحا من الممكن التفاوض حولها في المباحثات التي جرت بين السودان والولايات المتحدة وإسرائيل، وكان للانقسام بين الكوئين المدني والعسكري تأثيره على عدم وجود رؤية جاهزة للحصول على مكاسب أكثر سخاء، يمكن عبرها إقناع المواطنين بأهمية التطبيع.

وحاول وزير العدل السوداني ترويح الجوانب الشكلية لاتفاق أبراهام كميادة أميركية للتقارب بين الشعوب وتعزيز السلام، واكتفى بالتعهد على العمل مستقبلا لـ "تعزيز العلاقات الدبلوماسية

بين إسرائيل والسودان، من أجل مصلحة السودان ومصصلحة الدول الأخرى في المنطقة".

ولدى سياسيين سودانيين قناعة بأن ضيق الوقت أمام الإدارة الأميركية انعكس على رغبتها في إغلاق ملف التطبيع بأي طريقة، وإن جرى ذلك شكليا، ودون أن يكون هناك تطبيع حقيقي على الأرض، وهو ما كان سببا في إلغاء مراسم الاحتفال التي كان من المقرر أن يحضرها البرهان في واشنطن مطلع هذا العام.

وبعثت زيارة وزير الخزانة إلى إسرائيل مباشرة بعد التوقيع على الاتفاق مع السودان برسالة مفادها أن

عدم تنفيذ ما جاء في المباحثات التي أجراها البرهان مع الوفد الأميركي في أبوظبي في سبتمبر الماضي، إذ كان من المقرر تقديم دعم سنوي للسودان في حدود ثلاثة مليارات دولار، ويقدم الجانب الإسرائيلي منحا فنية وتقنية في مجالي الزراعة والصناعة.

وأثارت زيارة وزير الخزانة للخرطوم جدلا سياسيا واسعا بعد انتهائهم، إذ لم يتم التركيز على توقيع اتفاق أبراهام من قبل الحكومة المدنية ومجلس السيادة، وركزت التصريحات الصادرة عن الجانبين على أن الهدف الرئيسي من الزيارة يتمثل في اتفاقيات تخفيف الديون وتقديم الدعم المالي السنوي من قبل المؤسسات المالية الدولية، ما كشف عن تخوفات الطرفين من الغضب الشعبي تجاه الخطوة.

ويقول متابعون إن تذبذب مواقف السودان الخارجية وعدم وضوح معالمها بعد عام ونصف العام من الإطاحة بنظام عمر البشير، انعكسا على ملف التطبيع، وبدا أطراف السلطة الانتقالية قلقا منها، وتحرك وفقا لما تراه يصب في صالحها مستقبلا من دون مراعاة حاجة السودان لتحديد بوصلته حاليا لضمان تدفق المساعدات والاستثمارات الخارجية. وأكد أسنان العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أبولقاسم إبراهيم آدم، أن غياب التأييد الشعبي للاتفاقية حرم أطراف السلطة الانتقالية من الترويج لها باعتبارها مكسبا سياسيا واقتصاديا، ما ستكون له تداعيات

دون أن يجري تطبيق الالتزامات الخاصة بالاتفاق، كما وعد البرهان.

وجاء توقيع الاتفاق في مقر السفارة الأميركية بالخرطوم، مساء الأربعاء، من دون تمثيل للمكون العسكري الذي أخذ على عاتقه مهمة هندسة التعاون مع إسرائيل في مقابل شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بما يشي أن العسكريين عبروا عن امتعاضهم لعدم منح السودان حصانة سيادية كاملة وبقاء أزمة ضحايا الحادي عشر من سبتمبر في يد القضاء الأميركي.

وكشفت مصادر سودانية لـ "العرب" أن السلطة الانتقالية أبدت غضبها من

الإمارات والبحرين والمغرب، في غياب تام للجانب الإسرائيلي، وأصدرت الحكومة بيانا باهتا بعد التوقيع عليه أكدت فيه على "ضرورة ترسيخ معاني التسامح والحوار والتعايش بين مختلف الشعوب والأديان بمنطقة الشرق الأوسط والعالم، بما يخدم تعزيز ثقافة السلام".

وبدا واضحا أن طرفي السلطة في السودان حاولوا التوصل من الذهاب باتجاه خطوة التطبيع بشكل مباشر دون الرجوع إلى المجلس التشريعي الذي لم ير النور بعد، حسبا وعد به رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، أو من



توقيع غاب عنه قطبا السلطة حمدوك والبرهان